الأهمية الإقتصادية لبناء استراتيجية للملكية الفكرية فى مصر

داليا سيد أحمد سُليمان

.

الأهمية الإقتصادية لبناء استراتيجية للملكية الفكرية فى مصر

داليا سيد أحمد سُليمان

مقدمة :-

إن الملكية الفكرية بأنواعها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان المتعلقة بالحيازة والإمتلاك ، بل أهم قوانين حماية الملكية الفردية . فليس هناك أعز على المرء من ثمرة اخرجها بفضل جده ونشاطه وأعماله الفكرية ، التى فى سبيلها ناله السهر الطويل وأضناه العمل الشاق والعسير ولما كانت عنده كل هذه الأهمية والقيمة الروحية والمادية فإنه لما يؤلم الإنسان أشد الألم عندما يقع الإعتداء على هذا النوع من الملكية بالذات ، بل الأكيد أنه بمجرد شعورة بضعف أو انعدام حمايتها فتفتر همته وينصرف عن الإبداع .

من هذا المنطلق جاءت التشريعات الدولية والوطنية لحماية هذا الحق الذى به تتواصل وتيرة النشاط والإبداع والتطور وتحفظ لصاحبه حقه المعنوى والمادى وتشعر بالأمان الذى يدفعه دوما نحو المزيد.وفضلا عما تحويه حماية حقوق الملكية الفكرية من منافع على المستوى الشخصى فإن فى إخفاء تلك الحماية الأثر الفعال بالنسبة للدولة حيث أنها الدافع الرئيسى وراء حركة نمو الإقتصاد ودفع عجلة التنمية ولا أحد ينكر أن بداية تكوين سوق لحقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمى سيؤدى إلى زيادة التدفقات من عوائد لحقوق الملكية إلى الدول الصناعية من الدول النامية حيث ان على الدول النامية أن تتنبأ لهذه المخاوف بإقرار السبل الفعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية من أجل سد الفجوة الواسعة فى مستويات الإنتاج بينها وبين الدول الصناعية . ومن الملاحظ كأثر سلبى لحماية الحقوق الفكرية ارتفاع سعر المنتجات بسبب دفع نفقات مالية ضخمة فى مقابل الحصول عليها بطريق مشروع مما يؤدى إلى أرتفاع تكلفة المعيشة للمواطن العربى .

تهدف الدارسة إلى التعرف على الأهمية الإقتصادية لبناء استراتيجية للملكية الفكرية فى مصر وذلك فى ضوء اهتمام الدولة بالانطلاق نحو تأسيسها باعتبارها دور أساسى فى دفع عجلة التنمية والإقتصاد فى اطار ارتباط اهدافها ومحاورها مع اهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة ، وأجندة المنظمة العالمية للملكية الفكرية للتنمية ، ورؤية مصر ٢٠٣٠ ، وبرنامج الإصلاحات الهيكلية الذى تتبناه الحكومة بما يضمن تحقيق التناغم والتكامل بين سياسات واهداف الدولة فى كل المجالات .

مشكلة الدراسة :-

وتتمثل مشكلة الدراسة فى محاولة التوصل للأهمية الإقتصادية لبناء استراتيجية وطنية للملكية الفكرية .

اسئلة الدراسة وفرضياتها :-

- مالمقصود بالاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ؟
- ما أهمية الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية ؟
- ماهو الهدف من اتباع استراتيجية للملكية الفكرية ؟
- ماهى الأهمية الإقتصادية لبناء الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ؟
- ماهى المحاور اللازمة لبناء الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ؟

أهداف الدراسة :-

١- التعرف على مفهوم الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية .
٢- الوصول إلى منهجية وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية .
٣- التعرف على أسس إعداد الاستراتيجية والمبادئ التى استندت إليها .
٤- الوصول إلى نقاط القوة والضعف التى تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وذلك فى ضوء الموقف الحالى للملكية الفكرية فى مصر.
٥- تحقيق البعد الإقتصادى لبناء الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية .

تعد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية أهم الركائز الداعمة لمناخ استثمارى مثمر وجذاب ، كما تمثل نواة لبيئة خصبة تحتضن الافكار والابتكارات لتحقق الطفرة فى البحث العلمى . وأصبحت الملكية الفكرية اكثر من مجرد وسيلة لحماية الفكرية ، حيث أنها تعكس مدى قوة الاقتصاد المعرفى ومن ثم تصبح مورداً اقتصادياً يحمل ميزة تنافسية ، حيث تعد حقوق الملكية الفكرية حقوقاً ذات طابع خاص فمن الناحية المعنوية يكون هناك ارتباط شخصى وملكية للمبتكر لحقوقه الذهنية الفكرية . ومن ناحية أخرى تُعد الملكية الفكرية من بين الأصول الأكثر قيمة مالياً التى تظهر فى أصول المؤسسات وقد ترتفع من القيمة المالية للمؤسسات بالإضافة أنها تعتبر ميزة تنافسية .

كما تدعم تلك الاستراتيجية التنمية المستدامة وتساهم فى تحقيق رؤيه مصر ٢٠٣٠ وتعمل على تقديم منتجات تلبى احتياجات المجتمع فى شتى المجالات كما تساعد على التصدى للجرائم الإلكترونية والإرتقاء برءوس الأموال الفكرية والإبداعية للمواطنين وتعمل على تحويل مصر إلى منبر للإبداع والابتكار وذلك فى ضوء تكاتف الجهات المعنية لدعم الاستراتيجية وكذلك تطوير تشريعات جديدة لحماية الملكية الفكرية فى مصر .

منهجية الدراسة:-

تتبع الباحثة فى هذه الدراسة المنهج الوصفى حيث تطرقت إلى وصف حقوق الملكية الفكرية ، واشكالها ، ومبادئها الأساسية التى تقوم عليها وحدود الحماية التى تتمتع بها طبقاً للمعاهدات الدولية وبيان كيفية استغلال تلك الحماية وصولاً لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية وذلك فى ضوء حرص الدولة المصرية على مواكبة التطور العالمى فى هذا المجال ولتحقيق النجاح الاقتصادى وذلك من خلال الاسهام فى تحفيز تنافسية الابتكار والابداع والنموالاقتصادى .

محتويات الدراسة:-

مقدمة :

- **المبحث الأول :-**

ماهية حقوق الملكية الفكرية ومفهوم الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

المطلب الأول :

مفهوم الملكية الفكرية والاسترتيجية الوطنية للملكية الفكرية .

المطلب الثانى :

الفرع الأول : الأهمية الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية.

الفرع الثانى : أهمية الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية .

- **المبحث الثانى :-**

أهداف الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية .

المطلب الأول :

حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية .

الفرع الأول : التنظيم الإدارى والمؤسسى للجهاز القومى للملكية الفكرية .

الفرع الثانى : الموارد البشرية .
الفرع الثالث : الاهداف الفرعية من حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية .

المطلب الثانى :
تهيئة البنية التشريعية للملكية الفكرية.

المطلب الثالث :
نفعيل المردود الاقتصادى للملكية الفكرية فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

المطلب الرابع :
توعية فئات المجتمع المصرى بالملكية الفكرية .

المطلب الخامس :
نقاط الضعف للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية .

- **المبحث الثالث :-**

الآثار الاقتصادية لوضع استراتيجية لحماية حقوق الملكية الفكرية فى مصر .

المبحث الأول :-ماهية حقوق الملكية الفكرية ومفهوم الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

مفهوم الملكية الفكرية:-

يشير إلى أنها عقد يتم بموجبه منح المالك الحرية المطلقة فى استعمال ملكيته أو إعطاء ترخيص للآخرين لإستعمالها او منع الآخرين من ذلك وهذا فى نطاق مايسمح به القانون ، والحق الفكرى اصطلاحاُ هو تعبير عام يشمل الملكية الأدبية والفنية وهى كذلك سلطة مباشرة يعطيها القانون لشخص على كافة منتجات عقله وتفكيره ، وتمنحه إمكانية الاستئثار بإستغلال والانتفاع بحقه وذلك من خلال المردود المالى الناتج عنه لمدة معنية قانوناً ، دون منازعة أو معارضة أحد .(١)

مفهوم الاستراتيجية :-

يشير مفهوم الإستراتيجية إلى آلية تحقيق الأهداف بعيدة المدى ، وخو مفهوم عرف فى السابق بارتباطه بالمجال العسكرى ، واليوم نرى أنه أصبح

خارطة طريق لمجالات أخرى (كالإدارة ، والإقتصاد ، والسياسة) ، وهو ماتقوم به الإدارة الاستراتيجية لتحقيق الهدف الأساسى والنجاح المستمر والمستدام ، من خلال التكامل بين مهام ودور الإدارات الأخرى كالمعلومات ، والتظم ، والتمويل والتسويق والإنتاج ، . كما أن الاستراتيجية تهدف إلى خلق بيئة مغايرة ومختلفة لقطاع الأعمال والتجارة من خلال الاستعانة بالخطط المدروسة التى بدورها تصنع مساراً ورؤية مستقبلية واضحة .

والاستراتيجية هى خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتماداً على التخطيطات والإجراءات الأمنية فى استخدام المصادر المتوفرة فى المدى القصير .

(١) بريش ، إيمان ، التدابير القانونية لحماية الملكية الفكرية فى ظل التشريع الجزائرى ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد الحادى عشر ، الجزائر ، ٢١٨ ، ص ٦٣ ، ٦٤.

ومفهوم الاستراتيجية عموماً :

هى مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الاهداف المطلوبة فى اقل وقت ممكن بأقل جهد مبذول . (١)

المقصود بالاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية :-

تتألف الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية من مجموعة من التدابير التى تضعها الحكومات وتنفذها لتشجيع وتيسير استحداث الملكية الفكرية وتطويرها وإدراتها وحمايتها بفعالية على الصعيد الوطنى وهى وثيقة شاملة تبين الصلات بمختلف المجالات السياسية لضمان التنسيق الفعال مع سائر الأنشطة .

الأهمية الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية :-

أصبحت كفاءة النظام الإقتصادى لدولة ما يُقاس بمدى قدرته على جلب الاستثمارات الأجنبية التى تساهم فى نقل التكنولوجيا وتحديث هيكل القطاع الصناعى .(٢)

كما تعد حماية الملكية الفكرية أحد العوامل الأساسية فى إرساء دعائم الاقتصاد الوطنى ، لتحقيق مكانة مرموقة على الصعيد العالمى ، فمن المعروف أن حقوق الملكية الفكرية مرتبطة بشكل كبير بالإقتصاد ، لذا فقد تنبهت جميع الدول المتقدمة إلى هذه المسألة ، فعمدت إلى إصدار قوانين

وأنظمة تحمى نتاج العقول وفى هذا السياق جاءت اتفاقية بيرن عام ١٨٨٣ م ، المتعلقة بحماية الملكية الفكرية نتيجة لإحجام المخترعين والمبدعين عن نشر أفكارهم ومالديهم من ابتكارات خوفاً من سرقتها . (٣)

(١) https://ar.m.wikipedia.org

(٢) حتحاتى محمد ، حقوق الملكية الفكرية وآثارها على التنمية الاقتصادية فى الجزائر ، مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية ، مجلد ٢ ، عدد ٢ ، ٢٠٢١ ، ص ٤٦.

(٣) عبدالله بن عبد العزيز الهدلق ، واقع وعى المعلمين وطلاب جامعة الملك سعود بحقوق الملكية الفكرية ، جامعة الملك سعود ، ٢٠١٣ ، ص ٣٥٢ .

اهمية الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية :-

تعزز الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية قدرة البلد على توليد أصول اقتصادية قيمة فى مجال الملكية الفكرية . ويملك كل بلد ثروة فى شكل رأس مال بشرى ، واعمال أدبية وفنية ، وحرف ، وفولكلور ، وأصول وراثية وبيولوجية ، وتساعد استرتيجيات الملكية الفكرية تلك الأمم على تحرير هذه الأصول من القيود بطريقة مخططة وفعالة ومستدامة .

وعلى الرغم من إمكانية اختلاف الأهداف والاحتياجات والأولويات التى تقوم عليها الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية من بلد لآخر ، فإن وجودها فى حد ذاته لدى مختلف البلدان ينم عن ان استخدام منهجية موحدة وأدوات مصممة خصيصاً يمكن أن ييسر اتباع مقاربة فعالة ومتوائمة لصياغة الاستراتيجيات . والويبو باعتبارها جهة فاعلة عالمية فى مجال الملكية الفكرية ، فإنها فى وضع مثالى للاستناد إلى خبراتها الفريدة لمساعدة المستفيدين على صياغة استراتيجيات افضل فى مجال الملكية الفكرية . (١)

ويتعين الإقرار بأن الملكية الفكرية مسألة مشتركة بين عدة قطاعات ، وتتصل بكل أنواع الصناعة والخدمات ، فضلاً قضايا السياسة العامة المهمة مثل تغير المناخ والحصول على الأدوية ، والتنمية الثقافية والأمن الغذائى . وفضلاً عن ذلك ، يمكن أن تكون استراتيجية الملكية الفكرية جزءاً رئيسياً من أى سياسة وطنية للإبتكار ويمكن أن تؤدى دوراً فعالاً فى تشكيل نظام الابتكار الوطنى وجعله يخدم هدف تحسين الآداء الاقتصادى والابتكارى ، ومن ثم فإن

إقامة روابط وظيفية بين هذه المجالات والملكية الفكرية أمر أساسى إذا أراد البلد تسخير نظامة الوطنى للملكية الفكرية من أجل دعم توجهاته الإنمائية الوطنية . ولدى جميع البلدان قدرة أصيلةعلى الابتكار والإبداع ، فضلاً عن توليد الثروة ، من خلال الاستفادة من رأس مالها البشرى وهياكلها الأساسية ومواردها من أجل إيجاد وتسويق سلع وخدمات تنافسية وتعزيز قسمة منتجاتها .

(١) https://www.wipo.int/ipstrategies/ar/

ومن هنا يتضح أهمية الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية حيث توفر إطاراً منسقاً لإنشاء ودعم هذه الروابط وتحديد كيفية تنفيذها على نحو منسق على المستوى الوطنى.(١)

قيمة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية :-

وتتمثل فى الدور المحتمل للملكية الفكرية فى التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية وإدارة ملائمة . هذا ومن المعروف أن الملكية الفكرية تؤدى دوراً هاماً فى تعزيز التتنافس الاقتصادى وزيادة القدرة الابتكارية للدولة .

كما تتمثل قيمة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية فى أهمية دور الملكية الفكرية فى تحقيق أهداف التنمية واتجاهاتها الأوسع نطاقاً . وتستند الرغبة فى المنافسة فى العديد من الصناعات (وليس فقط الصناعات التكنولوجية الابتكارية القائمة على البحث) إلى أنظمة الملكية الفكرية الوطنية ونظام الملكية الفكرية الدولى .

ويمكن حماية الصناعات الثقافية فى الدولة وتعزيزها من خلال الاستخدام المناسب لنظام الملكية الفكرية وسياسات الملكية الفكرية .

ويشكل مدى التكامل والتنسيق بين مختلف السياسات القطاعية فى البلد مسألة إنمائية محورية بالنسبة لأغلب الدول . وتُعد سياسة الملكية الفكرية وتنفيذها من القضايا الرئيسية الشاملة للتخطيط الإنمائى فى جميع الدول . وينبغى أن

تُصمم للمساعدة فى تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (٢) .

تعد إطلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية الخطوة الأولى من نوعها فى مصر والتى تعتبر انعكاساً حقيقياً لاهتمام الدولة المصرية بالدور الذى تلعبه منظومة الملكية الفكرية فى دفع عجلة الاقتصاد المصرى وتحقيق اهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية .

---

(١) https://www.wipo.int/edocs/ar/wipo

(٢) https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo

حيث جاء إطلاق الاستراتيجية فى ضوء حرص الدولة المصرية على مواكبة التطور العالمى فى هذا المجال ، وإلمامها بالدور المتعاظم لاقتصاد المعرفة والتطور التكنولوجى . ويشير إلى الأهداف التى من اجاها توجهت الدولة إلى بناء تلك الاستراتيجية .

المبحث الثانى :- أهداف الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية .

أهداف الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية : (١)

١- حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية .
٢- تهيئة البيئة التشريعية للملكية الفكرية .
٣- تفعيل المردود الاقتصادى للملكية الفكرية .
٤- توعية فئات المجنمع المصرى بالملكية الفكرية .
٥- الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية .

أولاً : حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية :-

حيث تعمل الاستراتيجية على إنشاء جهاز قومى للملكية الفكرية ، ودعم التجول الرقمى ، وإتاحة الخدمات بالوسائل التكنولوجية الحديثة ، وتدريب وتطوير العنصر البشرى ، وربط إدارات ومكاتب الملكية الفكرية بباقى مؤسسات الدولة ، وتعظيم دور مصر فى منظومة الملكية الفكرية العالمية (٢).

وذلك فى إطار أن البنية المؤسسية هى جزء أصيل من منظومة الملكية الفكرية لذا فإن تطويرها أمر واجب لتحقيق الاستراتيجية على أرض الواقع بمقاييس عالمية ، حيث يعالج هذا الهدف أوجه الضعف فى البنية المؤسسية الحاكمة للملكية الفكرية والتى يأتى فى مقدمة سماتها خلو الساحة من وجود كيان مؤسس قوى يُفعل دور الملكية الفكرية الداعم لأهداف التنمية المستدامة

---

(١) https://admin.sis.gov.eg/up/strategic20%DIGITAL
(٢) https://www.cairo24.com/1658023

، ويضع سياسات وخطط عمل وبرامج فعالة على مستوى قومى ، ويُنسق مع كافة الجهات الإدارية ، وكذا المنظمات الدولية المعينة بشكل مؤسسى وفق منهجية واحدة ورؤية واضحة.(١)

ونظراً إلى أن مكاتب الملكية الفكرية حالياً تعمل بصورة منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض بل وتتضارب اختصاصتها فى بعض الأحيان حتى بين الإدارات المختصة داخل الوزارة الواحدة ، هذا بالإضافة إلى عدم استطاعة تلك المكاتب – فى الغالب الأعم – لصغر حجمها المؤسسى وقلة مواردها إحراز خطوات جادة على طريق توعية المواطنين والشركات وتثقيفهم عن الملكية الفكرية وكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل فى كافة مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما ترتب على ذلك ضعف التنسيق مع سائر جهات الدول المعنية بالقطاعات المتصلة اتصالاً مباشراً بالملكية الفكرية مما أضاع فرصاً كبيرة لتنميتها ودعمها على نحو يواكب ما انتهجته العديد من دول العام الداعمة للإبداع والابتكار .

من أجل ذلك كله فقد فطن المشرع الدستورى لذلك فقرر فى المادة (٦٩) من الدستور المصرى إنشاء جهاز مختص لرعاية حقوق الملكية الفكرية وحمايتها القانونية ، ليحقق التناغم والتكامل بين مفردات منظومة الملكية الفكرية ويضحى ذراعاً للدولة فى هذا المجال .

وكان السعى إلى بلورة هدف استراتيجى عام يتمثل فى تطوير وحوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية ، يركز بشكل رئيسى على دمج الكيانات والمكاتب

المختصة بالملكية الفكرية فى جهاز قومى للملكية الفكرية ذى خصائص ومواصفات معينة تواكب احدث المعايير العالمية ، حيث تن التركيز على عنصرين :- (٢)

(١) https://admin.sis.gov.eg/up/strategic20%DIGITAL

(٢) https://admin.sis.gov.eg

١-التنظيم الإدارى والمؤسسى :-

هو مايتطلب التأكيد على وضع نظام لإدارة الجودة فى الجهاز المصرى للملكية الفكرية يستند إلى احدث الأنظمة العالمية ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لميكنة العمل والربط الإلكترونى للجهاز واتباع افضل التقنيات والأساليب الحديثة فى دورة العمل المكتبية ، وتزويد الجهاز بكافة الوسائل والأدوات اللوجستية والتكنولوجية المناسبة ليكون لديه القدرة على تقديم خدمات الفحص والتسجيل والإبداع والقيد بالجودة والسرعة المطلوبة ، فضلاً عن ضرورة إنشاء موقع إلكترونى تتاح عليه خدمات التسجيل والإبداع والقيد الإلكترونى لكافة حقوق الملكية الفكرية ، ويكون كقاعدة لنشر الوعى المجنمعى وتسهيل الوصول إلى جميع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالملكية الفكرية سواءاً القانونية أو الفنية أو الاقتصادية ، بحيث يكون الذراع الطولى للجهاز فى الوصول إلى مختلف فئات المجتمع المصرى .

٢-الموارد البشرية :-

وهى من موجبات إنجاح العمل بالجهاز أن يتم انتقاء أفضل الكفاءات والعمالة المدربة اللازمة للعمل فيه من مكاتب الفكرية المزمع نقل اختصاصاتها للجهاز . وأن يتم دراسة احتياجات الجهاز بصورة علمية ممنهجة وذلك لجلب الكفاءات بخلاف العاملين المنقولين من مكاتب الملكية الفكرية سواءاً من باقى الجهات الإدارية للدولة أو من القطاع الخاص ، فضلاً عن ذلك اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتفعيل

منظومة التنمية المهنية المستدامة للعاملين بالجهاز ومنها إجراء دورات تدريبية دورية ومكثفة للعاملين بمكاتب الملكية الفكرية سواءاً بالتعاون مع الجهات الحكومية او الجامعات والمعاهد التعليمية او المنظمات الدولية ذات الصلة لرفع مستواهم بصورة مستمرة بما يلائم اختصاصات الجهاز وأعماله التى تتطلب درجة عالية من المهارة والكفاءة .

نخلص من ذلك إلى اهداف فرعية من حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية وهى :

أ- إنشاء جهاز قومى للملكية الفكرية يوجد جهود إدارات ومكاتب الملكية الفكرية وفق احدث أساليب الهيكلية الإدارية والتنظيم المؤسسى .

ب- دعم التحول الرقمى وإتاحة خدمات التسجيل والإيداع والقيد بالوسائل التكنولوجية الحديثة .

ت- تدريب وتطوير العنصر البشرى فى منظومة الملكية الفكرية .

ث- ربط الجهاز المصرى للملكية الفكرية بباقى الجهات والمؤسسات فى الدولة .

ج- تعزيز إنفاذ واحترام الملكية الفكرية .

ح- تعظيم دور مصر فى منظومة الملكية العالمية والعمل على التنسيق والتعاون مع الجهات والمنظمات الدولية .

ثانياً : تهيئة البيئة التشريعية للملكية الفكرية :-

يُعد مجال الملكية الفكرية من المجالات التى تتصف دوماً بالتطور والتغير، نظراً لاتصاله الوثيق بدورة الإبداع والابتكار البشرى ، ونظراً لما نتج عن تطبيق أحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية من إشكاليات عديدة سواءاً من الناحية القانونية او الناحية التنفيذية ، فقد كان من الضرورى توجه الدولة نحو معالجة تلك الأحكام مواكبة للتطور العالمى فى منظومة الملكية الفكرية او لإيجاد الحلول القانونية والعملية لها .

ولتحقيق هذا الهدف كان من الضرورى عمل استقراء للتطور التشريعى لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية .

حيث أنه لم تطُل يد المشرع القانون بالتعديل سوى ثلاث مرات ، بموجب القوانين رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٥ أو رقم (١٤٤) لسنة ٢٠١٩ ، ورقم (١٧٨) لسنة ٢٠٢٠ ، وإذ يعد مجال الملكية الفكرية من المجالات التى تتصف دوماً بالتطوير والتغير ، نظراً لاتصاله الوثيق بدورة الإبداع والابتكار البشرى ، وفى ضوء مانتج عن تطبيق احكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية من إشكاليات عديدة سواءاً من الناحية القانونية أو الناحية التنفيذية ، لذا فقد تعين على الدولة التوجه نحو معالجة تلك الأحكام مواكبة للتطر العالمى فى منظومة الملكية الفكرية أو لإيجاد الحلول القانونية والعملية لها .

ويمر هذا الهدف بمرحلتين :-

- الأولى (المرحلة العاجلة) :- والتى استندت التعديلات التشريعية فيها إلى مدى وجود حاجة مجتمعية إليها أو ضرورة مؤسسية حاكمة أو مواكبة للتطورات التشريعية التى أخذت بها الدول الأخرى وحققت نجاحاً ملحوظاً ، مثل النص صراحة على استخدام الوسائل التكنولوجية فى منظومة تسجيل وإيداع حقوق الملكية الفكرية ، وإعادة صياغة النصوص القانونية لتحقيق الاستفادة من أوجه المرونة المقررة فى نظام الملكية الفكرية وبما يتوافق مع التزامات مصر الدولية ، ورفع قيم الرسوم المفروضة على بعض الخدمات التى تقدمها مكاتب الملكية الفكرية والتى لم يتم النظر فى تعديلها منذ صدور القانون فى عام ٢٠٠٢ وكذا تغليظ العقوبات المفروضة على التعدى على حقوق الملكية الفكرية حيث ان العقوبات الحالية المفروضة لم تحقق الهدف من النص عليها وهو الروع العام والخاص .

- الثانية (متوسطة المدى) :- والتى تستهدف اجراء مراجعة شاملة متأنية لكافة التشريعات ذات الصلة بالملكية الفكرية تنصب على المقترحات التشريعية التى تتطلب دراسة متأنية من الناحية الدستورية والقانونية ، وإعداد دراسات لتحليل آثارها التشريعية ، وكذا دراسة التجارب الدولية الناجحة التى سبقتنا فى هذا المجال . وتعتمد هذه المرحلة على وجود كيان مؤسسى متخصص يتولى تلك المراجعات الشاملة يتمثل فى الجهاز المصرى للملكية الفكرية .

ونخلص من هذا الهدف إلى اهداف فرعية تتمثل فى :-

أ- التدخل على المدى القصير (بشكل عاجل) : العمل على حل المشكلات الجوهرية المتعلقة بمنظومة الملكية الفكرية .

وذلك من خلال النص صراحة على استخدام الوسائل التكنولوجية فى منظومة تسجيل وإيداع حقوق الملكية الفكرية ، وإعادة صياغة النصوص القانونية لتحقيق الاستفادة من أوجه المرونة المقررة فى نظام الملكية الفكرية وبما يتوافق مع التزامات مصر الدولية ، ومراجعة قيم الرسوم المفروضة على بعض الخدمات التى تقدمها مكاتب الملكية الفكرية ، ورفع القيم المالية للغرامات الجنائية المفروضة على التعدى حقوق الملكية الفكرية ، وتعديل اللوائج والقرارات المنفذه لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية بما يتلاءم مع تعديلات القانون .

ب- التدخل على المدى المتوسط : العمل على المراجعة الشاملة للتشريعات المرتبطة بالملكية .

وذلك من خلال قيام الجهاز المصرى للملكية الفكرية بعد إنشائه بإجراء مراجعة شاملة لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية ، واستحداث نصوص قانونية تنظم لإدارة الجماعية لحقوق المؤلف ، استحداث نصوص قانونية تنظم المسئولية المدنية والجنائية لمقدمى الخدمة فى مجال البرمجيات بصفة عامة وعلى شبكات الإنترنت بصفة خاصة فى التعامل مع حقوق الملكية الفكرية ، واعداد مشروع قانون يعيد تنظم مزاولة مهنة وكلاء براءات الاختراع والعلاقات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية .

ثالثاً : تفعيل المردود الاقتصادى للملكية الفكرية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة:- وذلك من خلال انتقاء المحاور القطاعية ذات الأولوية على المدى القريب والوقوف على احتياجات الدولة الماسة وتوجهاتها القومية ذات الصلة بتلك القطاعات اتساقاً من اهدافها المعلنة برؤية مصر ٢٠٣٠.

أما المحاور القطاعية ذات الأولوية على المدى المتوسط فهى لا تزال تحت الفحص والدراسة لتحليلها والوقوف علو عوائدها المتوقعة وآليات تنفيذهاعلى النحو الأمثل وذلك تمهيداً لتنفيذها فور توفر مقوماتها ، ولعل اكتمال انشاءالجهاز المصرى للملكية الفكرية سيساهم ولا شك فى دفع عجلة تلك القطاعات وتنميتها وتعزيز الاستفادة منها.

١-المحاور القطاعية ذات الأولوية على المدى القريب :-

وتتمثل فى :-

أ- تحويل الإبداعات والإبتكارات لأصول قابلة للاستغلال التجارى من خلال من خلال نظام الملكية الفكرية .

ب- تشجيع وتعزيز ودعم الاستغلال التجارى لأصول الملكية الفكرية سواء المملوكة للدولة أو المملوكة للافراد .

ت- تعظيم الاستفادة من الملكية الفكرية فى بحث العلمى ونقل وتوطين وإنتاج التكنولوجيا من خلال البحث العلمى بأولويات واحتياجات الصناعة الوطنية.

ث- استهداف جذب الاستثمارات الاجنبية لدعم أنشطة البحث والتطوير ونقل وتوطين التكنولوجيا . بما يشمله ذلك من تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الحاكمة للحد من الممارسات التقييدية فى عقود نقل التكنولوجيا .

ج- مراجعة وتطوير سياسات الملكية الفكرية فى الجامعات ومؤسسات البحث العلمى وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لضبط العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس أو اعضاء هيئة البحوث او طلاب الدراسات العليا بحيث تستند إلى إطار متوازن يحفظ حقوق كافة الأطراف .

ح- وضع سياسات رشيدة ومتوازنة للملكية الفكرية المتعلقة بالصحة العامة وإتاحة الدواء تحقيقاً للمصلحة العامة ,

خ- استخدام أدوات الملكية الفكرية لتعظيم القيمة الاقتصادية للمشروعات المتوسطة والصغيرة .

د- تحديد واستخدام أدوات الملكية الفكرية الملائمة لتعظيم القيمة الاقتصادية للصناعات الثقافية التقليدية .

ذ- تنظيم كيفية الحصول على الثروات البيولوجية تطبيقاً للحق السيادى للدولة على تلك الثروات لاستخدامها فى البحث العلمى والاقتسام العادل للمنافع الناشئة عن هذا الاستخدام .

٢-<u>المحاور القطاعية ذات الاولوية على المدى المتوسط :-</u>

١- الاستخدام الأمثل لأدوات الملكية الفكرية فى تعظيم انتاج الصناعات المصرية المختلفة خاصة فى قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات : تعزيزاً لمساهمتها فى الاقتصاد المصرى خاصة فى الناتج المحلى الإجمالى .

٢- الاستخدام الأمثل لأدوات الملكية الفكرية فى المجال الزراعى ، بما يساهم فى سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائى المصرى ، وذلك من خلال عدة محاور منها :-

أ- إعداد حزمة من الحوافز والتسهيلات لتشجيع الاستثمار فى انشطة البحث والتطوير فى مجال الأصناف النباتية الجديدة بأولويات الدولة الغذائية.

ب- السعى لتكون مصر مركزاً إقليمياً فى مجال اجراء اختبارات الأصناف النباتية (التميزوالتجانس والثبات) .

١- تبنى سياسات وبرامج لتحقيق الإبداع والابتكار فى مجال التقنيات الخضراء . وذلك لتمكين من الانتقال الى الاقتصاد الأخضر تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ (استراتيجية التنمية المستدامة) والاستراتيجية الوطنية لتغيير المناخ ٢٠٥٠ .

٢- الاستخدام الأمثل لأدوات الملكية الفكرية لتعزيز مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية فى النمو الاقتصادى من خلال :-

أ- إقامة علاقة متوازنة بين حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وبين إتاحة المعرفة ونشر الثقافة .

ب- وضع أطر للحد من قرصنة الصناعات الإبداعية والثقافية المصرية داخلياً وخارجياً .

ج- استحداث أُطرقانونية وتشريعية لتنظيم الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف .

٣- وضع الأطراللازمة لتحقيق التوازن بين حق الدولة فى إتاحة وإنتاج المحتوى التعليمى أو استخدامها فى العملية التعليمية لتطويرها وبين حقوق المؤلفين بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ذات الصلة .

<u>ويندرج تحت الهدف الاسترتيجى الثالث تفعيل المردود الاقتصادى للملكية الفكرية ، عدة اهداف فرعية وتتمثل فى :-</u>

١- تعزيز وتشجيع ودعم الاستغلال التجارى لأصول الملكية الفكرية :- ويتضح من خلال اهتمام الدولة المصرية بالملكية الفكرية وامتلاكها كثير من أصول الملكية الفكرية بصفة خاصة فى مجال الزراعة والبحث الدوائى ، حيث يواجه الاستغلال التجارى لأصول الملكية الفكرية تحديات عديدة ، يأتى فى مقدمتها عدم وجود حصر شامل لأصول الملكية الفكرية وخاصة فى الجهات التابعة للدولة . مما يتطلب ضرورة اجراء عصر دقيق وشامل

لأصول الملكية الفكرية التى تمتلكها الجهات التابعة للدولة ، وضرورة تطوير أنظمة التكاليف حسب الانشطة المرتبطة بعمليات الابداع والابتكار والتطوير حتى يسهل رسملتها ، وضرورة رفع الوعى بأهمية حقوق الملكية الفكرية لدى الأقساط الحكومية وتقديم خدمات الدعم والمشورة الفنية للجهات الإدارية المختلفة بكيفية ادارة واستغلال حقوق الملكية الفكرية التى تمتلكها.

٢- تعظيم الاستفادة من الملكية الفكرية فى البحث العلمى وربطه باحتياجات الصناعة الوطنية :- حيث أولت الدولة اهتماماً بالغاً بتعظيم الاستفادة من الملكية الفكرية فى البحث العلمى وربطة باحتياجات الصناعة الوطنية وذلك من خلال العمل على قياس معدلات الاستهلاك فى السوق المحلى ومراقبة البيانات الخاصة بالسلع والمنتجات المستوردة ومن هنا فإن ربط أولويات الدولة فى القطاع فى القطاع الصناعى بمشروعات الباحثين والدارسين فى الجامعات وغيرها من المؤسسات العلمية والبحثية أصبح ضرورة لا غنى عنها ويتحقق ذلك من خلال :-

- وضع آليات للتنسيق بين الجهات المعنية تحقيقاً للتكامل بين المؤسسات البحثية والأكاديمية وقطاع الصناعة .

- إتاحة معلومات البراءات وغيرها من مجالات الملكية الفكرية تمهيداً لاستخدامها على نحوفعال .

- تحفيز وتشجيع أعضاء هيئات التدريس والبحوث والطلاب والباحثين على توجيه جهودهم البحثية لخدمة اولويات الصناعة .

٣- تطبيق سياسات رشيدة ومتوازنة للملكية الفكرية فى مجال الصحة العامة وإتاحة الدواء :- إن لحقوق الملكية الفكرية وخاصة الحقوق الاستئثارية لبراءات الاختراع : أهمية كبيرة فى مجال صناعة المنتجات الدوائية والمستلزمات الصحية فهى من جانب تمثل وسيلة اتشجيع أنشطة البحث والتطوير والاستثمار فى هذا المجال ، ومن جانب آخر فإنها تشكل عائقاً أمام إتاحة الدواء للمرضى بكميات كافية وبأسعار معقولة إذا أساء أصحاب تلك الحقوق الاستئثارية استخدامها .

وقد نص دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ٢٠١٤ على التزام الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها فى كافة المجالات ، كما نص على حق المواطن فى الصحة وفى الرعاية الصحية المتكاملة وعلى كفالة الدولة لحرية البحث العلمى ، وعلى استهداف النظام الاقتصادى لتحقيق

الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى للاقتصاد القومى .

ويتحقق ذلك من خلال تحديد الأطراف المعنية بقضايا الملكية الفكرية والصحة العامة وتحديد الأدوار المنوطة بكل منها . وعلى المستوى التنفيذى ضرورة تعزيز الاستخدام الفعال والكفء لأوجه المرونة الواردة بقانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصرى رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ والمستمدة من الاتفاقيات الدولية الملزمة بما يسهم فى إدارة ملف الصحة العامة المصرى على افضل نحو ممكن .

٤- تعظيم القيمة الاقتصادية للمشروعات المتوسطة والصغيرة باستخدام أدوات الملكية الفكرية :-

تشكل المشروعات المتوسطة والصغيرة مكوناً هاماً فى اقتصادات الدول سواء المتقدمة أو النامية ، حيث تساهم بصورة كبيرة فى توفير فرص العمل ، كما أنها وسيلة لتخفيز التشغيل الذاتى والعمل الخاص ، فضلاً عن احتياجها إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبياً لبدء النشاط فيها . حيث تتميز الصناعات الصغيرة بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة ، وتنخفض نسبة المحاطرة فيها بالمقارنة بالشركات الكبرى ، وتساهم فى تحسين الانتاجية وتوليد وزيادة الدخل وتشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة إلى ضرورة وجود منهج واضح واهداف محددة لتنمية هذه المشروعات ، لما لها من دور فعال فى دعم التنمية الاقتصادية والمجتمعية فضلاً عن تعزيز الابداع والابتكار.

ونظراً لأهمية تلك المشروعات المتوسطة والصغيرة وتعظيم قيمتها الاقتصادية يتطلب وضع تصميم وتنفيذ برامج توعية لأصحاب تلك المشروعات ، ووضع آليات تنسيق بين الهيئات الصناعية المختلفة ومكاتب الملكية الفكرية ، وإتاحة المعلومات الخاصة ببراءات الاختراع والنماذج الصناعية التى سقطت فى الملك العام لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة وتشجيعهم على توليد نماذج المنفعة والاستفادة منها على وسائل التواصل الاجتماعى والمواقع الخاصة بالهيئات المعنية .

رابعاً :- توعية فئات المجتمع المصرى بالملكية الفكرية :-

إن التعليم هو حجر الأساس لنهضة الأمم ، فإذا ما أرادت دولة أن تتخذ خطوات جادة لتتقدم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحصارياً جاء تطوير نظم

التعليم على قائمة أولوياتها . ولاشك أن ذلك يستلزم بشكل أساسى أن تشمل أهداف التعليم تعزيز مهارات الإبداع والابتكار لدى المتعلمين وبناء قدراتهم لتوظيفها على نحو فعال لتوليد حلول مبتكرة والتوصل إلى اختراعات وتقديم منتجات وخدمات ، ومن هنا تبرز ضرورة تبنى سياسة لتعليم الابتكار والإبداع وريادة الأعمال ، لتأهيل الطلاب فى مختلف مراحل التعليم ليكون لديهم القدرة على الابتكار والابداع وانشاء وتطوير المشروعات وهو يسهم بدوره فى تحقيق أهداف التنمية الإجتماعية والإقتصادية .

وعلى الرغم من امتلاك مصر ثروة كبيرة من الإنتاج الفكرى والتراث الوطنى إلا ان غياب الوعى بمفاهيم الملكية الفكرية والابداع والابتكار أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل للفرص الاقتصادية المتاحة للدولة من تفعيل دور الملكية الفكرية فى كافة المجالات ولهذا يهتم هذا الهدف بنشر الوعى بهذه المفاعيم لتحفيز فئات المجتمع المختلفة على الابتكار والإبداع والبحث والتطوير وإنتاج التكنولوجيا والثقافة والفنون لتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً وثقافياً ، ومن ثم المشاركة فى إنتاج الملكية الفكرية والاستفادة منها واستغلالها اقتصادياً ، فضلاً عن احترام الحقوق غير المتعلقة بالملكية الفكرية استكمالاً لجهود الدولة فى بناء الإنسان المصرى وزرع قيم النزاهة والأمانة واحترام القانون واحترام حقوق الآخرين .

ولقد نص دستور مصر فى المادة (١٩) منه على أن من أهداف التعليم تأصيل المنهج العلمى فى التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار . وبالنظر إلى استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ، نجد أن الرؤية الاستراتيجية للمعرفة والابتكار .

وترتبط الملكية الفكرية ارتباطاً وثيقاً بالابتكار والإبداع وريادة الأعمال ، حيث تتمثل الملكية الفكرية فى إبداعات العقل البشرى بمختلف صورها وتشمل أهداف أنظمة حقوق الملكية الفكرية تعزيز الأنشطة الابتكارية والإبداعية وتشجيع عمليات البحث والتطوير ، فإن لاستخدام الأمثل لحقوق الملكية الفكرية يُمكنمن تعظيم الاستفادة من نواتج الابتكار والابداع فى كافة المجالات والقطاعات فى سبيل تحقيق اهداف التنمية الشاملة والمستدامة . ولذا فإن فهم نظام الملكية الفكرية هو أمر ضرورى ومُلح إذا ماأردنا توظيف هذا النظام واستخدامه على النحو الأمثل للمساهمة فى دفع عجلة التنمية .

وفى ضوء ذلك ، تعظيم أهمية تضمين مفاهيم الإبداع والابتكار والملكية الفكرية فى مناهج التعليم بكافة مراحله ، وينبثق عن هذا الهدف العام عدة أهداف فرعية هامة تتمثل فى :-

١- نشر وتعزيز الوعى العام بالملكية الفكرية ومحاور الإسترتيجية ويتم من خلال :-

- إطلاق حملة إعلامية فى وسائل الإعلام العامة والخاصة ووسائل الإعلان البديلة زمنصات التواصل الاجتماعى ، لنشر الوعى بالملكية الفكرية ومجالاتها المختلفة وعلاقتها بالنمو الاقتصادى وضرورة احترام حقوق الملكية الفكرية وتشجيع المواطنين على الإبداع والابتكار.
- إقامة مسابقات دورية للمبدعين والمبتكرين وتقديم كافة أوجه الدعم المادى والفنى للمشاركة فى المحافل الدولية ذات الصلة بالملكية الفكرية .

٢- دمج مفاهيم الإبداع والابتكار والملكية الفكرية فى العلمية التعليمية بالمراحل قبل الجامعية ويتم ذلك من خلال :-

- تطوير المناهج بدمج مفاهيم الإبداع والابتكار والملكية الفكرية فى مختلف المراحل الدراسية بما يتلائم مع الفئة العمرية وإدراك الطلاب فى كل مراحلة منها .
- إجراء عدد من الأنشطة والمبادرات والمشروعات التى تعزز الوعى بالملكية الفكرية وترسيخ مفاهيم الإبداع الابتكار لدى الطلاب بمختلف المراحل التعليمية.
- تصميم مقررات دراسية تفاعلية عن الملكية الفكرية ونشرها على القنوات التعليمية والتطبيقات الحكومية مثل المعرفة المصرى والقنوات التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى .

٣- تعزيز الوعى بالملكية الفكرية فى الجامعات والمؤسسات البحثية وتحفيز الطلاب والدارسين على إنتاج الملكية الفكرية وذلك من خلال :-

- إجراء عدد من الأنشطة والمبادرات التى تعزز الوعى بالملكية الفكرية ومفاهيم الإبداع والابتكار لدى طلاب الجامعات .

- إدراج مقرر مستقل للملكية الفكرية أو ضمن مقرر القضايا المجتمعية لتدريسه بالجامعات على ان يتضمن التطبيقات العملية وسبل الاستغلال الاقتصادى والممارسات العالمية فى هذا المجال .

- صياغة سياسات واضحة للملكية الفكرية فى كافة الجامعات والمؤسسات البحثية توازن بين تشجيع الدارسين وأعضاء هيئة التدريس على الابتكار والإبداع والحفاظ على حقوقهم وبين حقوق الجامعات والمؤسسات والجهات الممولة للمشروعات البحثية فيما يخص نواتج ومخرجات الأبحاث .

- تعديل قانون تنظيم الجامعات لإسناد مهام تطبيق ومتابعة سياسات الملكية الفكرية فى الجامعات الخاضعة لأحكام هذا القانون إلى اختصاصات نائب رئيس الجامعة المختص بالدراسات العليا والبحوث .

يمكن تصنيف الأسباب المؤدية إلى نقاط القوة والضعف الخاصة بمنظومة الملكية الفكرية في مصر إلى عدة عوامل فمنها ما يتعلق بالبيئة التشريعية والقانونية الحالية ومنها ما يُعزى إلى البنية المؤسسية والموارد البشرية والمالية للجهات القائمة على أنشطة البحث العلمي والتطوير ومجال حماية الملكية الفكرية في مصر و ذلك كله إلى جانب عوامل أ خرى متعلقة ببيئة الأعمال منها الإدارية والمجتمعية والتي تؤثر بامتياز في كفاءة هذه المنظومة .

وباتخاذ منظور إقليمي ودولي، تتناول الإستراتيجية أيضاً الفرص والتحديات التي تواجهها مصر فيما يتعلق بمنظومة الملكية الفكرية .

وسنستعرض فيما يلي أبرز نقاط القوة والضعف التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وكذا أهم الفرص والتحديات من منظور البيئة الخارجية. (١)

نقاط القوة :

١- توفر أساس دستوري وتشريعي قائم لمنظومة الملكية الفكرية.

٢- وجود مقومات تشريعية لبيئة داعمة للابتكار.

(١) https://admin.sis.gov.eg/UP/Strategic%20Book%20DIGITAL.pdf

٣- وجود مقومات مؤسسية لبيئة داعمة للابتكار تتمثل في البرامج والمبادرات التي تقوم بها بعض الجهات الحكومية مثل أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

٤- وجود خبرات فنية مؤهلة في مجال قيد وفحص وتسجيل حقوق الملكية الفكرية ومدربين معتمدين من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية (UPOV) .

٥- حصول مكتب حماية برامج الحاسب الآلى وقواعد البيانات للبرمجيات وقواعد البيانات على شهادة الجودة العالميةISO.9001:2008 وشهادة ISO/IEC 27001:2013 الخاصة بمجال أمن المعلومات. كما يوجد به أحدث معمل "طب شرعى رقمى" لتعزيز حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

٦- مكتب براءات الاختراع المصري هو سلطة بحث وفحص دولية وفقاً لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT) التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية وهو حالياً سلطة البحث والفحص الدولية الوحيدة التي تصدر تقارير البحث الدولي وتقارير الفحص التمهيدي الدولي باللغة العربية إضافة إلى اللغة الانجليزية كما انه سلطة البحث والفحص الدولية الأولى والوحيدة حالياً فى الدول العربية والإفريقية.

٧- الارتباط الوثيق بين الملكية الفكرية واهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ (استراتيجية التنمية المستدامة).

٨- تمتع مصر بثروة من النتاج الفكرى والتراث الوطنى فى مجالات السينما والموسيقى والأدب التى يمكن استغلالها وتحقيق عائد اقتصادى ضخم منها.

نقاط الضعف :-

١- انخفاض القيم المالية للغرامات الجنائية الموقعة بقانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

٢- عدم وجود نظام فعال للإدارة الجماعية لحقوق المؤلف فى مصر .

٣- عدم مواكبة النظام القانونى القائم لوكلاء البراءات والعلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية للتطورات الحديثة .

٤-عدم وجود نصوص قانونية واضحة ومحددة تنظم المسئولية المدنية والجنائية فى التعامل مع حقوق الملكية الفكرية لمقدمى الخدمة فى مجال البرمجيات بصفة عامة وعلى شبكة الإنترنت بصفة خاصة فى التعامل مع حقوق الملكية الفكرية .

٥- تعدد إدارة الملكية الفكرية بين تسعة كيانات إدارية تتبع العديد من الوزارات والجهات (ثلاثة لإدارة الملكية الصناعية ، وستة للإدارة الملكية الفنية والأدبية) بخلاف الجهات والكيانات الإدارية ذات الأدوار التنسيقية . وهو ما ترتب عليه ضعف فى سبل المعالجة وتشتيت لجهود الدولة . وتضارب فى الاختصاصات فى بعض الأحيات (بين الجهات والإدارات المختصة بإدارة الملكية الأدبية). وتفويت لفرص ترشيد وتعزيز العمل المؤسسى .

٦- نقص الموارد والدعم اللوجيستى اللازم لتمكين بعض الجهات القائمة على الملكية الفكرية من مباشرة اختصاصاتها .

٧-عدم وجود أنظمة تسمح بالإيداع أو القيد أو التسجيل لحقوق الملكية الفكرية بصورة إلكترونية .

٨- تدنى ترتيب مصر فى المؤشرات العالمية للملكية الفكرية والابتكار وماتشتمل عليه من محددات مرتبطة بها .

٩-غياب السياسات القطاعية لاستخدام نظم لاستخدام نظم الملكية الفكرية على نحو يدعم أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

١٠-ضعف العلاقة التكاملية بين البحث العلمى والتطوير والابتكارات المصرية وبين الصناعة الوطنية .

١١- انخفاض الوعى العام بالملكية الفكرية وثقافتهاوأهميتها الاقتصادية.

المبحث الثالث :- الآثار الاقتصادية لوضع استراتيجية لحماية حقوق الملكية الفكرية فى مصر .

نظراً لما يشهده العالم من التحولات والتطورات التى يكون لها الأثر على المتغيرات الاقتصادية على المستوى الوطنى بصفة خاصة وعلى الاقتصاد العالمى بصفة عامة كالعولمة التى أصبح من خلالها العالم قرية صغيرة بفضل السرعة الفائقة للإتصالات والعلم الذى أصبحت لديه قيمة كبيرة ، من اجل كل هذا ، اصبح اهتمام الاقتصاد بالمعرفة اكثر من تركزه على الموارد الطبيعية التى طالما احتلت الصدارة لقرون طويلة .

ومن مفرزات هذه التحولات انتشار الظواهر المنافيه للأخلاق والقانون كالتعدى على حقوق الغير من خلال السرقة والغش والتزوير ، هذا مايتعرض له الكثير من الأدباء والفنانين من جهة وذلك من خلال التعدى على منتجاتهم الفكرية والأدبية فلا يستفيدون من الأرباح الطائلة التى تجنى من وراء إبداعاتهم ولا من الحماية اللازمة لها ، ومن جهة اخرى سحب وإتلاف سلع يتم يومياً حجزها من الحاويات المستوردة من جراء تقليد العلامات التجارية وما يترتب عليها من اضرار على الاقتصاد والمستهلك على حد سواء .

وللحد من هذه الظواهر استوجب وضع قوانين تحمى كلاً من المبدعين والاقتصاد ولإعطاء المصداقية لهذه الحقوق تم انشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام ١٩٦٩ وأصبحت هى الجهة الدولية الوحيدة التى تدير سائر اتفاقيات الملكية الفكرية .

ولكن أمام التحولات والتطورات التى عرفها العالم خاصة فى المجال التكنولوجى الذى اصبح يستخدم فى أعمال القرصنة والسرقة والتقليد والتزوير أصبحت قوانين المنظمة العالمية للملكية الفكرية عديمة الجدوى لضعف الهيئة أمام التقنيات العالمية للتزوير والتقليد . (١)

لقد ازداد الاعتماد على المعلومات العلمية والتكنولوجيا وانتشر استخدام تكنولوجيا المعلومات فى تطبيقات متنوعة فى جميع المجالات الاجتماعية

(١) بركان نبيلة ، الملكية الفكرية وتأثيرها فى الاقتصاد العالمى ، جامعة والى ابراهيم ، الجزائر ، ٢٠١٠، ص ٧ ، ٨ .

والاقتصادية والادارية مما أدى إلى ولادة اقتصاد المعرفة وهو نمط جديد اذ تحولت المعلومات إلى أهم سلعة فى المجتمع إذ يؤكد على رأس المال الفكرى وعلى التنافس من خلال القدرات البشرية اكثر من العناصر التقليدية ، المال ،

العمل ، الأرض ، واصبح تنظيم المعلومات وخدمة المعلومات من اهم العناصر الأساسية لإقتصاد المعرفة .(١)

ومن هنا فإن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية تعد بمثابة بيئة خصبة حاضنة للأفكار والابتكارات لصناعة مناخ استثمارى مثمر وجذاب فى ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، وتعتبر أولى خطوات الإصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى لتحقيق الهدف الاستراتيجى للدولة وهو توفير حياة كريمة للمواطن المصرى .

ذلك حيث ان الملكية الفكرية اصبحت أكثر من مجرد وسيلة لحماية الفكرة ، حيث انها ستعكس مدى قوة الاقتصاد المعرفى ومن ثم تصبح مورداً اقتصادياً يحمل ميزة تنافسية ويظهر ذلك من خلال الربط الشخصى وملكيته لحقوقه الذهنية والفكرية ومن ناحية اخرى تعد الملكية الفكرية من بين الأصل الأكثر قيمة مالياً الذى يظهر فى اصول المؤسسات وقد ترفع القيمة المالية للمؤسسات بالإضافة لإبى انها تعتبر ايضاً ميزة تنافسية .

هذا بالإضافة إلى أهمية الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية لقطاع المشروعات الناشئة سواء الصغيرة او المتوسطة حيث تصبح المنصة الاعلامية والتسويقية لأفكار وابتكارات الشباب رائدى الافكار والأعمال وتفتح لهم نافذة آمنة لهم لتسويق افكارهم عالمياً وليس محلياً فقط وذلك من خلال الجهاز المستقل للملكية الفكرية . مما يوضح أن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية سوف تنعكس بعائدها الإيجابى على اهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعادها سواء البعد الاجتماعى او البيئى او الاقتصادى .(٢)

---

(١) بشار عباس ، نهوض التعاون الاقتصادى العربى الأفاق والتكنولوجيا ، معلومات دولية ، العدد ٦٤ ، سوريا ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨ .

(٢) اميرة السلامونى ، الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية نواة خصبة تحتضن الابداعات ، مقال منشور ، جريدة الجمهورية ، سبتمبر ٢٠٢٢ .

الخاتمة والتوصيات :-

إن الأهتمام بحقوق الملكية الفكرية قد أصبح ضرورة ملحة خاصة فى ظل عصر صناعى تجارى متطور يغذيه العقل وتسيره الآلة وتحكمه التكنولوجيا ،

وذلك أن الهدف من نظام حقوق الملكية الفكرية هو تعزيز التقدم الإقتصادى والإجتماعى والثقافى للمجتمعات من خلال تطوير وإدارة القوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية التى تشجع الإبداع .

ومن خلال الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج التالية :-

١- إن حقوق الملكية الفكرية تقرها المجتمعات ليس فقط لحماية حقوق المبدعين فى أن تنسب إليهم ثمرات الفكر الذى يبدعونه تشجيعا لهم على المزيد من البحث والإبداع ، لحماية المصالح الإقتصادية والتجارية للمجتمع ، فمن خلال الضوابط القانونية التى تضعها هذه القوانين تنظم حركة التجارة وتستقر المعاملات وتسود الثقة لدى المنتج والمستهلك ، ولا شك ان حركة البحث والإبداع سوف تنشط متى أمن الجميع على حقوقه الفكرية .

٢- تأتى حماية حقوق الملكية الفكرية بمثابة علامة هامة مميزة لأسس التنمية الإقتصادية ، والإجتماعية فى دول العالم ، لأنها فى الواقع مع تنتجه العقول البشرية والتى تعد محفزا هاما على زيادة الاختراعات والإبتكارات .

٣- حماية حقوق الملكية الفكرية ليست بالأمر الجديد بل كان معمولا بها من خلال معاهدات وتشريعات دولية قديمة وتناولتها المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية ، والتى تقوم بدور بناء ومساعدة الدول الأعضاء فى اطار حماية الملكية الفكرية ، ثم تبنتها المنظمة العالمية للتجارة ضمن أتفاقية TRIPS وأصبحت ملزمة لكل الأعضاء فيها .

٤- ويتضح أن وراء تمسك العالم المتقدم واهتمامه بحقوق الملكية الفكرية واستمراره فى التأكد على أهمية هذه الحقوق سببه يكمن فى تزايد القيمة الإقتصادية للمعلومات والمعرفة والموارد الذهنية فى العالم ، حتى أصبح يطلق عليها الأصول المعرفية مقارنة بالأصول التقليدية .

٥- ان العصر الحالى يشهد تفوقا للأصول المعرفية تفوق القيمة الممنوحة للأصول التقليدية بشكل لم يسبق له مثيل حيث نجد على سبيل المثال أن القيمة السوقية لشركة مايكروسوفت تبلغ خمسمائة مليار دولار أمريكى تشكل الأصول التقليدية فيها نسبة لا تتعدى ١٠ % والباقى أصول معرفية وحقوق الملكية الفكرية .

٦- ضرورة إيلاء الدولة اهتماما بمجال حماية حقوق الملكية الفكرية بإعتبارها إحدى الركائز الاقتصادية والثقافية المهمة التى تدفع عجلة التنمية بمفهومها الشامل .

٧- المشاركة الواسعة للخبراء والمنظمات المعنية والأطراف ذات الصلة فى إعداد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ، وضمان تحقيق اهدافها ومتابعة تنفيذها من خلال مستهدفات ومؤشرات قياس آداء واضحة .

٨- مراجعة وتحديث الأطرالقانونية المنظمة لحقوق الملكية الفكرية ، وعلى رأسها القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠٠٢ بما يتواكب مع المستجدات والتطورات والاتجاهات الحديثة فى هذا المجال

٩- رفع الوعى بأهمية الملكية الفكرية بإعتبارها موردا اقتصاديا وثقافيا مهما للدولة .

١٠- تفعيل وتوسع انضمام مصر للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية والمنظمات الدولية ذات العلاقة ، وعلى رأسها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).

١١- مراجعة الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الملكية الدولية التى تشارك فيها مصر ، بما يتماشى مع القوانين الوطنية فى هذا الشأن .

١٢- قيام النقابات المهنية والجمعيات المتخصصة ومنظمات المجنمع المدنى بالضغط لمصلحة توقيع مصر على الاتفاقيات الدولية التى تعزز حماية الملكية الفكرية للصناعات الإبداعية ، خاصة ما يتعلق منها بالمحتوى على الإنترنت .

١٣- مطالبة وزارة الثقافة بمتابعة تنفيذ قرارات لإعداد استراتيجية لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنشاء جهاز قومى لها .

أهم المراجع :

- بريش ، إيمان ، التدابير القانونية لحماية الملكية الفكرية فى ظل التشريع الجزائرى ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية
- حتحاتى محمد ، حقوق الملكية الفكرية وآثارها على التنمية الاقتصادية فى الجزائر ، مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية .
- عبدالله بن عبد العزيز الهدلق ، واقع وعى المعلمين وطلاب جامعة الملك سعود بحقوق الملكية الفكرية ، جامعة الملك سعود .
- بركان نبيلة ، الملكية الفكرية وتأثيرها فى الاقتصاد العالمى ، جامعة والى ابراهيم ، الجزائر
- بشار عباس ، نهوض التعاون الاقتصادى العربى الأفاق والتكنولوجيا ، معلومات دولية .
- اميرة السلامونى ، الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية نواة خصبة تحتضن الابداعات ، مقال منشور ، جريدة الجمهورية .

https://ar.m.wikipedia.org

https://www.wipo.int/ipstrategies/ar/

https://www.wipo.int/edocs/ar/wipo

https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo

https://admin.sis.gov.eg/up/strategic20%DIGITAL

https://www.cairo24.com/1658023

https://admin.sis.gov.eg/up/strategic20%DIGITAL

https://admin.sis.gov.eg

https://admin.sis.gov.eg/UP/Strategic%20Book%20DIGITAL.pdf